



عِلْمُ الْمَعَانِي
النَّشْأَةِ وَالْمَكَانَةِ
وَالْمُضَلَّحِ

المعيار

مجلة تراثية فصلية مُحكّمة
تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة - وزارة الثقافة والسياحة والآثار
العدد الثالث - المجلد الخمسون 2023م

• من المستدرك على ذواوين الشعراء

• مناهج البحث البلاغي العربي - الأصناف والمعايير

• تمثيلات العلاج للعشق الإلهي - قراءة في خصوصية التجربة الصوفية

عند العلاج

• كتاب الياء (من معجم ينابيع اللغة)



عِلْمُ الْمَعَانِي

النَّشَأُ وَالْمَكَانَةُ وَالْمُصْطَلَحُ

عُمر ماجد السَّنَوِيّ

الملخص:

لقد مرّت البلاغة العربيّة بمسيرة تاريخيّة طويلة بدأت بنشأتها، ثمّ نموّها وازدهارها، ووصولاً إلى جمودها وتعقيدها، ثمّ بعثها ونهضتها من جديد، وقد حظيت طوال هذه المسيرة باهتمام رجال البلاغة الذين صنّفوا فيها مصنّفاتٍ عدة تنوّعت مناهجها واختلفت طرائق تأليفها.

وقد حظي علم المعاني من بين علوم البلاغة كلّها بعناية خاصّة، لأنّه العلم الأهمّ فيها - كما نصّ على ذلك أهل الفنّ - وهو ما سنراه في تضاعيف هذا البحث، وهو الدافع إلى إفراده هنا بالبحث.

وقد قسّمناه على مقدّمة وتمهيدٍ وثلاثة مباحثٍ وخاتمةٍ:

التمهيد: فيه إطلاقة موجزة على أطوار البلاغة الأولى حتّى استوت على سوقها.

المبحث الأول: فيه بيان نشأة علم المعاني والمؤلّفات فيه.

المبحث الثاني: فيه التّنصيص على تعريف علم المعاني وموضوعه ومكانته وفائدته.

المبحث الثالث - وهو أطولها -: فيه رصدُ مُصطلحاتِ علم المعاني وأساليبه وأبوابه.

(*) باحث / العراق .

وانتهجتُ في هذا البحث المنهجَ التاريخي، إذ ليس من شأن هذا البحث الإتيانُ بالجديد، بل غرضُه التَّقريبُ والتَّلخيصُ والتَّوضيحُ، ليكونَ بمثابةَ مدخلٍ لمن يرومُ فهمَ هذا العلمِ وحوَضَ لُجَّتِه.

فَعسى أنْ أكونَ قد أحطتُ بجوانبِ الموضوعِ إحاطةً تُسهِّمُ في إعانةِ الدَّارسينَ. واللهُ من وراءِ القَصدِ.

الكلمات المفتاحية: البلاغة العَرَبية، علم المعاني، تراكيب الكلام، مُقتضى الحال.

التمهيد: أطوار فنِّ البلاغة

إنَّ فنَّ البلاغة بعامته كان قد مرَّ بأطوار، أولها: الطُّورُ الَّذي برز فيه عمرو بن بحر الجاحظ ت «٢٥٥هـ»، وكان الشائعُ أنْ يُسمَى هذا الفنُّ في ذلك الحين: «البيان»، فقد أَلَّفَ الجاحظُ فيه كتابه «البيان والتبيين»، «إلا أنَّ الإبانة عن حدود البلاغة وأقسام البيان والفصاحة مَبثوثةٌ في تضاعيفه ومنتشرة في أثنائه؛ فهي ضالَّةٌ بين الأمثلة، لا توجدُ إلا بالتأمل الطويل والتَّصفُّح الكثير»^(١).

ثم أعقبه الطُّورُ التَّانِي، وهو الَّذي أبرزه الخليفة العباسيُّ الأديبُ الشَّاعر عبد الله ابن المعتز ت «٢٩٦هـ»، إذ صنَّفَ كتابه: «البدیع»، وذكرَ في مقدِّمته أنَّ النَّاسَ في عصره أطلقوا هذا المصطلحَ للدلالة على علم البلاغة بعامة^(٢)، كما أبانَ في كتابه الغرض الَّذي من أجله وَضَع هذا الكتاب، فقال: «وإنَّما غرضنا في هذا الكتاب تعريف النَّاس أنَّ المحدثين لم يسبقوا المتقدمين إلى شيء من أبواب

(١) الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٥.

(٢) البدیع، ابن المعتز، عبد الله، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٠، ص ٧٣.

البدیع»^(٣)، ويظهر من ذلك أنه أراد بيان أنَّ العَرَب القدماء لا يجهلون شيئاً من أبواب البلاغة، وأنَّ غايةَ عمل المحدثين أنهم وصَّفوا وقعدوا واصطَلَحوا وشرَّحوها، كما هو الشَّأن في سائر علوم اللُّغة.

أما الطُّورُ الثَّالث، فهو الَّذي تفتنَّ فيه ابنُ طباطبا العلوي ت «٣٢٢هـ» ومعاصره قدامة بن جعفر ت «٣٣٧هـ»، فجَدَّدا في هذا الفنِّ تجديدًا ملحوظًا بما أوتيا من علمٍ في المنطق والفلسفة، فأعملا أدواتهما في أبوابِ علمِ البلاغة والنَّقدِ الأدبيِّ.

وقد تناول ابنُ طباطبا في كتابه «عيار الشعر»: تحديدَ مفهوم الشعر، وبيانَ شرائطه، وضوابطه، وأسهبَ في ذلك. ثم تكلمَ على نقدِ الشعر ومعرفةِ جيده من رديئه.

أما قدامة فوضعَ كتابه «نقد الشعر»، وصرَّح بأنَّه لم يسبقه إلى الكلام عن الشعر من هذه الجهة أحدٌ^(٤)، أي: من جهة بيان رديئه من جيده؛ فلعلَّه أَلْفَه في زمنٍ مقارب لتأليف ابن طباطبا، إذ لم يطلِّع أحدهما على عمل الآخر، ويبدو أنه أراد أنَّ السَّابِقين لم يَضَعوا تصنيفًا مفردًا في هذا الجانب يحوي قواعدَ يرجعُ إليها الدَّارسُ، وإلا فإنَّ الجاحظَ وابنَ المعتزَّ وغيرهما قد تطرَّقوا إلى ذلك كثيرًا، لكن لا على جهة الإفراد والتَّخصيص.

وبعدَ هذا جاء الطُّورُ الرَّابِع الَّذي ظهرت فيه بعضُ الأعمالِ المختصَّة بنقد شعراء معيَّنين في النِّصفِ الثَّانِي من القرنِ الرَّابِع، الهدف منها: أنَّ ينطلقَ الناقدُ من نماذجٍ معيَّنة لإبرازِ قواعدِ نقديةٍ وبلاغيةٍ صالحةٍ للتعميم والقياس. فمن هذه

(٣) المرجع السَّابق، ص ٧٥.

(٤) نقد الشعر، قدامة بن جعفر، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط ١، ١٨٨٥، ص ٢.

ت «٤٥٦هـ» . ولكن كانت الرّيادة في الاصطلاح عليها بمصطلح البلاغة للرّاعب الأصفهانيّ ت نحو «٤٠٩هـ» في كتابه «أفانين البلاغة» . ثمّ بعد ذلك أتى الطّور الَّذي تُوجت فيه البلاغة بتاج الإبداع على يد عبد القاهر الجرجانيّ ت «٤٧١هـ» في كتابيه «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» .

وكلُّ ما سبق ذكره من أطوار لم يكن فيها تحديداً واضحاً لأقسام البلاغة، ولم تكن البلاغة منفصلة عن قواعد النّقد، فكلاهما يسعى إلى أن يتحقّق في العبارة الأدبيّة: الصّدق، والقوّة، والجمال .

المبحث الأوّل: نشأة علم المعاني

إنّ علم المعاني هو القسيم الأهمّ من أقسام البلاغة العربيّة كما سيّتبين من أقوال أهل الفنّ في المبحث اللاحق . وقد كانت مباحث علم المعاني منثورة في تضاعيف مباحث علم البلاغة عموماً، دون أن تُصاغ تحت اصطلاح معيّن أو تُجمع أقسامه في وحدة مستقلّة، وخير شاهد على ذلك: الكتب المذكورة في المبحث السّابق .

ولعلّ عبارة «معاني النّحو» الواردة في المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السّيرافيّ ت «٣٦٨هـ» ومثّى بن يونس ت «٣٢٨هـ» في مجلس الوزير أبو الفتح بن الفرات ت «٣٢٦هـ»، كانت من أقدم الإشارات إلى هذا المصطلح بمعناه القريب من البلاغة^(٦) .

ولكن عند مجيء عبد القاهر الجرجانيّ أصبحت لعلم المعاني مكانة خاصّة ومستقلّة، فأبدع نظريّة علم المعاني في كتابه «دلائل الإعجاز»، فهو بحقّ يُعدُّ المؤسس لهذا العلم، وقد دار في (٦) يُنظر: أساليب بلاغيّة، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط ١، ١٩٨٠، ص ٦٧ .

المؤلّفات مثلاً: كتاب «الموازنة بين شعر أبي تمام والبحرّي» لأبي القاسم الأمديّ ت «٣٧٠هـ» ، وكتاب «الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء» لأبي عبد الله المرزبانيّ ت «٣٨٤هـ»، وكتاب «الوساطة بين المتنبيّ وخصومه» للقاضي أبي عليّ الجرجانيّ ت «٣٩٢هـ» .

ومن جهة أخرى تتصل اتّصالاً وثيقاً بتطوّر مراحل فنّ البلاغة: برزت في القرن الرّابع مؤلّفات تُعنى بقضيّة إعجاز القرآن الكريم، وهو جانب مهمّ من جوانب الطّرح البلاغيّ، وما جرى فيه من جدلٍ حينها داخل مدرسة المعتزلة وخارجها؛ فكان من أقدم من ألّف في ذلك^(٥): مُحمّد الواسطيّ ت «٣٠٦هـ»، في كتاب «إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه» . ثمّ ظهرت بعد ذلك عدّة من التّأليف منها: «النّكت في إعجاز القرآن» لأبي الحسن الرّمانيّ ت «٣٨٦هـ» ، و«بيان إعجاز القرآن» لأبي سليمان الخطّابيّ ت «٣٨٨هـ» ، و«إعجاز القرآن»، لأبي بكر الباقلانيّ ت «٤٠٣هـ» ، و«المغني في أبواب التّوحيد والعدل» للقاضي عبد الجبار الأسدآباديّ ت «٤١٥هـ» إذ خصّص الجزء السّادس عشر من كتابه للحديث عن إعجاز القرآن .

ومنذ أواخر القرن الرّابع إلى منتصف القرن الخامس كان الطّور الخامس الَّذي ظهرت فيه المؤلّفات المتكاملة في علم البلاغة، ككتاب «الصّناعتين: الكتابة والشّعر» لأبي هلال العسكريّ ت بعد «٣٩٥هـ»، وكتاب «العمدة في صناعة الشّعر ونقده» لابن رشيق القيروانيّ (٥) يُنظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرّافعي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٥، ص ١٠٦ .

فلَـكـه بـعض البـلاغيـن بـعدـه، كالزّمخـشـريّ ت «٥٣٨هـ»، والفخر الرّازيّ ت «٦٠٦هـ». ثمّ جاء بـعدـهم أبو يعقوب السّكّاكّيّ ت «٦٢٦هـ» الـذي قسّم علوم البلاغة إلى المعاني والبيان والمحسّنات البديعيّة وجعلها في قوانين وقواعد، ولكنّه أدخلها في مصنع القوالب المنطقيّة فصارت أقرب إلى العلم الجامد منها إلى الفنّ التّدوّقيّ^(٧).

ثمّ توالفت بعد ذلك الجهود في التّأليف البلاغيّ، غير خارجة في مجملها عمّا رسمه السّكّاكّيّ؛ فأغلب المؤلّفات من بعده كانت تنبني عليه، فعُملت على كتابه التّلاخيص والشروح والحواشي والمنظومات، ممّا يطول بيانه في هذه النّبذة. ويمكن القول إنّ تصانيف أهل البلاغة تنقسم على قسمين:

قسمٌ شموليّ يضمّ سائر موضوعات علم البلاغة، كما فعل ابن النّاطم ت «٦٦٨هـ» في كتابه: «المصباح»، والخطيب القزوينيّ ت «٧٣٩هـ» في كتابيه: «الإيضاح» و«التلخيص»، والتفتازانيّ ت «٧٩٢هـ» في كتابيه: «المطوّل» و«المختصر»، وابن السّحنة ت «٨١٥هـ» في منظومته: «مئة المعاني والبيان»، والسّيوطيّ ت «٩١١هـ» في نظمه وشرحه: «شرح عقود الجمان في المعاني والبيان»، والملويّ ت «١١٨١هـ» في نظمه وشرحه: «شرح نظم التّلاخيص»، وغيرهم كثير.

وقسمٌ آخر اجتزائيّ، يجتزئ نوعاً من أنواع البلاغة، أو موضوعاً فرعياً واحداً فيفرد له رسالة، فقد يكون الموضوع تابعاً لعلم المعاني أو البيان أو البديع.

فقد أُفردت في علم البديع بعض التّأليف، (٧) يُنظر: علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥، ص ٢٥-٢٨.

كالمنظومات البديعيّة التي دار موضوعها حول المديح النبوي، وغرضها الأساس: تعليم المحسّنات البديعيّة. ويُعدّ من أولها وأشهرها: بديعيّة صفّي الدّين الحليّ ت «٧٥٢هـ»، وتوالفت بعدها المنظومات والشروح.

أما علم البيان، فقد أُفردت فيه هو الآخر بعض التّأليف، منها: حاشية يوسف الكرماسي ت نحو «٩٠٠هـ» على «المطوّل» للتفتازانيّ اقتصر فيها على علم البيان، فضلاً عن كتابه الآخر: «أصول الاصطلاحات البيانيّة». ومنها أيضاً: منظومة «الإيجاز في التّشبيه والكناية والمجاز» لمحمّد أفندي الطّهطاوي كان حيّاً سنة ١٣١٨هـ.

أمّا المؤلّفات المختصّة بموضوعات علم المعاني، فأولّها كتاب «دلّائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجانيّ. ثمّ جاء بعض البلاغيّين ممن شرحوا متون السّابقين، مثل: يوسف الكرماسيّ، الّذي أفرد حاشية على «المطوّل» للتفتازانيّ مقتصرة على علم المعاني.

وأما الرّسائل المفردة لبعض موضوعات علم المعاني، فمنها: «الإعجاز في بلاغة الإيجاز» لمحمّد الأصفهانيّ ت «٦٨٨هـ»، و«القول الفصل في الفصل والوصل» للشّهاب الملويّ ت «١١٨١هـ»، و«البشر بتحقيق بحث الإنشاء والخبر» للمرشديّ المكيّ ت «١٠٣٧هـ».

وأما في العصر الحديث فقد أُفردت الكثير من المؤلّفات المستقلّة لمباحث علم المعاني، وجُلّها حصيلة جهود جامعيّة، كأنّ تكون في أصلها مادّة منهجيّة لمحاضرات الأساتيد، أو رسائل ماجستير ودكتوراه للباحثين، ومن أشهر هذه المصنّفات: «خصائص التّراكيب» لمحمّد أبو موسى ١٩٧٤م، ويلحظ القارئ فيه رؤية تجديديّة في هذا الفنّ.

«أساليب بلاغية» لأحمد مطلوب ١٩٨٠م، وهو مقرّر دراسي ليس فيه للتجديد نصيب، لأنه يهدف إلى دراسة القديم جمعاً وتيسيراً وتقريباً. «علم المعاني» لعبد العزيز عتيق ١٩٨٥م، ويلحظ القارئ فيه ملحوظات ومآخذ على البلاغة القديمة. «علم المعاني» لوليد قصّاب ٢٠١٢م؛ وهو تلخيص وتهذيب لأبواب علم المعاني مما علق بها من فضول وجدل ومسائل كلامية.

المبحث الثاني: تعريف علم المعاني وبيان مكانته

أولاً: تعريفه وموضوعه:

علم المعاني يمكن أن نلخص مفهومه في أنه: علمٌ يُعنى بتراكيب الكلام، من حيث تعلّقها بالمعنى بحسب مقتضى الحال.

وتراكيب الكلام «عند أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتحضيض، وتمنُّ، وتعجب»^(٨). فما يتعلّق بمعاني هذه التراكيب، فهو داخلٌ في مباحث علم المعاني.

والمراد بقولهم «مقتضى الحال»: أي ما يقتضيه المقام من أحوال عارضة تعرض للفظ، فتوجب التقديم أو التأخير أو التعريف أو التنكير أو الحذف أو الذكر وغير ذلك ممّا سيأتي بيانه في مصطلحات علم المعاني.

قال السكاكي في بيان حدّ علم المعاني: «هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحتزّ بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال

(٨) الصّاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق: مصطفى الشّويمي، مؤسسة بدران للطباعة، بيروت، ١٩٦٤، ص ١٧٩.

نكره»^(٩).

وهذا التعريف اختصره من بعده الخطيب القزويني في عبارة موجزة فقال: «هو علمٌ يُعرف به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال»^(١٠). ومن تعريف علم المعاني يفهم أنّ موضوعه دائرٌ على اللفظ العربي من حيث إفادة هذا اللفظ المعاني الثانوية، وليست المعاني الأولية، لأنّ المعاني الأولية هي المعاني اللغوية: المعجمية والنحوية والصرفية، أمّا الثانوية فهي التي تكون ما وراء ذلك، لأنّها تراعي مقتضيات الأحوال للمتكلم والمتلقّي، فهي على ذلك يمكن أن تُسمّى: معنَى المعنى^(١١).

ثانياً: مكانته وفائدته:

رأى السكاكي أنّ علم المعاني هو أسّ علم البلاغة، ومنه يتشعب علم البيان^(١٢). وصرّح بعض البلاغيين بأنّ علم المعاني هو أصعب علوم البلاغة^(١٣).

ولذلك اكتسب علم المعاني مكانة عالية بين العلوم، لأنّه ألصقها بكلام الله تعالى القرآن، فيه عُرف إعجاز نظمه العظيم.

ولذلك قال الهاشمي: «فائدته: معرفة إعجاز القرآن الكريم، من جهة ما خصّه الله به من جودة

(٩) مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢، ١٩٨٧، ص ١٦٢.

(١٠) الإيضاح، الخطيب القزويني، تحقيق: محمد خفاجي، دار الجيل، لبنان، ٣، ١٩٩٣، ١/٥٢.

(١١) ينظر - للمزيد -: أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، ص ٨٤.

(١٢) مفتاح العلوم، السكاكي، ص ١٦٢.

(١٣) ينظر: شرح نظم التلخيص، شهاب الدين الملوّي، مخطوطة بمكتبة مجمع اللغة العربيّة، دمشق، رقم ٤٠٦، اللوحة: ٧.

السُّبْك، وحُسْن الوُصْف، وبِرَاعَةِ التَّرَاكِيْب، ولُطْف الإِيجَاْز، وما اشْتَمَل عَلَيْهِ مِنْ سَهْوَلَةِ التَّرْكِيْب، وَجَزَاْلَةِ كَلِمَاتِهِ، وَعَذُوْبَةِ أَلْفَاظِهِ وَسَلَامَتِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَحَاسِنِهِ الَّتِي أَقْعَدَتِ الْعَرَبَ عَنْ مَنَاهِضَتِهِ، وَحَارَتِ عَقُولُهُمْ أَمَامَ فَصَاحَتِهِ وَبِلَاغَتِهِ»^(١٤).

كَمَا أَوْضَحَ أَنَّ فَائِدَتَهُ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، بَلْ تَشْمَلُ أَيْضًا: الْوُقُوفَ عَلَى أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ فِي مَنْثُورِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَنْظُومِهِ، كَيْ يُحْتَذَى حَذْوَهُ، وَيُنَسَّجَ عَلَى مَنَوَالِهِ، وَيُفَرَّقَ بَيْنَ جَيِّدِ الْكَلَامِ وَرَدِيئِهِ^(١٥).

لِذَلِكَ فَإِنَّ مَكَانَةَ عِلْمِ الْمَعَانِي هِيَ مَكَانَةٌ فِي الْمَرْتَبَةِ الْعُلْيَا بَيْنَ عُلُومِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ -عَامَّةً، وَالْفَنُونِ الْبَلَاغِيَّةِ -خَاصَّةً-، لِأَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْعُلُومِ وَالْفَنُونِ، لُغَةً وَنَحْوًا وَصِرْفًا وَبَيَانًا وَبَدِيْعًا... وَيَزِيدُ عَلَيْهَا بِأَنَّهُ عِلْمٌ يَبْحَثُ فِي أَسْرَارِ تَرَكَيبِ الْكَلَامِ، وَيَكْشِفُ عَنْ دَلَائِلِ الْمَعَانِي الدَّقِيْقَةِ الْكَامِنَةِ فِيهِ، فَلَيْسَ فِيهِ جُمْلٌ مُتَرَادِفَةٌ، بَلْ لِكُلِّ جُمْلَةٍ مَعْنَى خَاصٌّ بِهَا؛ فَلَوْ قِيلَ -مَثَلًا-: جَاءَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ جَاءَ، فَإِنَّهُمَا عِنْدَ النَّحْوِيِّ فِي الْمَعْنَى سَوَاءٌ، وَلَكِنَّهُمَا عِنْدَ صَاحِبِ الْمَعَانِي لَيْسَتَا كَذَلِكَ، بَلْ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ أَنْ يَكْشِفَ عَنْ سِرِّ اخْتِلَافِ هَذَا التَّرْكِيْبِ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

المَبْحَثُ الثَّلَاثُ: مُصْطَلَحَاتُ عِلْمِ الْمَعَانِي وَأَسَالِيْبِهِ وَأَبْوَابِهِ

مُصْطَلَحَاتُ عِلْمِ الْمَعَانِي مَتَوَزَّعَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: الْقِسْمُ الَّذِي يُعْنَى بِأَسْمَاءِ أَصْلِ الْكَلَامِ الْمَرْكَّبِ أَيُّ: الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالثَّانِي: الْقِسْمُ الَّذِي يُعْنَى بِأَسَالِيْبِ ذَلِكَ الْكَلَامِ الْمَرْكَّبِ وَأَغْرَاضِهِ،^(١٤) جَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ، أَحْمَدُ الْهَاشِمِيُّ، تَحْقِيقٌ: يَوْسُفُ الصَّمِيْلِيُّ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، بَيْرُوتُ، ص ٤٧.

(١٥) يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ.

والثالث: القسم الذي يُعنى بالأبواب التي تندرج تحتها تلك الأساليب والأغراض.

أولاً: مُصْطَلَحَاتُ عِلْمِ الْمَعَانِي:

وبدأ الأمر لا بدّ أن نعرض للقسم الأول، وهو المعنى بأسماء أصل تركيب الكلام، أي الجملة القائمة على عملية الإسناد، فهي تتكوّن من ركنين يسميان: المُسند إليه والمُسند، وقد يُكتفى بهما، وقد يزداد عليهما عند الحاجة ما يسمّى متعلقات الفعل.

فأما الإسناد، فهو في اللغة يراد به في الأصل انضمام الشيء إلى الشيء، وتعضيده به، أو تعويله عليه، فيفيد معنى الركون والاعتماد^(١٦).

وفي الاصطلاح هو ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى أو ما جرى مجراهما، بحيث يفيد هذا الضمُّ الحُكْمَ بِمَفْهُومٍ لِمَفْهُومٍ^(١٧)؛ فيعملُ الإسنادُ على بيان العلاقة الرابطة بين ركني الجمل اللذين «لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا»^(١٨) وهما:

المُسند إليه، وهو ما يُخبرُ عنه من الكلام، ويُحكّم عليه.

والمُسند، وهو ما يُخبرُ به من الكلام، وبه يُحكّم فالأول المُسند إليه لا يكون إلا اسماً، ويتمثل

(١٦) يُنْظَرُ: الصَّحَاحُ، الْجَوْهَرِيُّ ٢/٤٨٩. ومُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، ابْنُ فَارِسٍ، ٣/١٠٥.

(١٧) يُنْظَرُ: الْأَطْوَلُ، الْعَصَامُ الْإِسْفَرَايِينِيُّ، تَحْقِيقٌ: عَبْدِ الْحَمِيدِ هِنْدَاوِيِّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعَمَلِيَّةِ، بَيْرُوتُ، ٢١/٢٠٢٠ م، ٢/٤٨٩. وَهَذَا التَّعْرِيفُ يَجْمَعُ بَيْنَ تَعْرِيفِ السَّكَّائِي وَتَعْرِيفِ شُرَّاحِهِ، يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ عَلَى مَخْتَصَرِ الْمَعَانِي، تَحْقِيقٌ: عَبْدِ الْحَمِيدِ هِنْدَاوِيِّ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، بَيْرُوتُ، ٢٠١٢ م، ١/٣٤٨.

(١٨) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ، سَيْبُوبِيَّةُ، تَحْقِيقٌ: عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ٢، ١٩٨٨ م، ١/٢٣.

-من حيث الإعراب- بالمبتدأ أو ما أصله مبتدأ
-في الجمل الاسميّة-، والفاعل أو ما ينوب عنه
-في الجمل الفعلية-، والثاني المُسند يكون اسماً
أو فعلاً، ويتمثل -من حيث الإعراب- بالخبر أو
ما يسدُّ مسده -في الجمل الاسميّة-، والفعل -في
الجمل الفعلية- أو ما يعمل عمله^(١٩).

وما زاد على رُكْنِي الجُمْلَة فيُسمّى عند البلاغيين:
متعلّقات الفعل، وهذه المتعلّقات هي المعمولات
التي ترتبط معانيها بالأفعال وأشباهاها،
وتتمثّل -من حيث الإعراب- بالمفاعيل، والأدوات،
والصفات، والحال، والتمييز؛ «وهذه المتعلقات أقل
في الأهمية من رُكْنِي الجُمْلَة، ومع ذلك فقد تتقدّم
عليها أو على أحدهما»^(٢٠).

ثانياً: أساليب علم المعاني:

أما مُصطلحات الأساليب المختصّة بعلم المعاني،
فهي التي تتصل برُكْنِي الكلام المركّب المُسند إليه
والمُسند ومتعلّقات الفعل، سواء أكان الكلام خبراً
أم إنشَاءً. فأذكر هنا أهمّ هذه المُصطلحات مرتّبة
على حروف المعجم - مع ما يقابلها غالباً -^(٢٣):

١-٢. الإضمار والإظهار.

فالإضمار: يُراد به الإخفاء والإبهام في الكلام،
وتحصل البلاغة فيه من جهة قصد المبالغة، وبه
يتحقّق تشوُّق السّامع إلى معرفة المبهم^(٢٤)، وهو
من أقسام الحذف والإيجاز. ومن أمثله قولهم:
نعم وبئس.

والإظهار: عكس الإضمار، وقد تقتضي البلاغة أن
يُظهر ما حقّه الإضمار، لتجنّب الإبهام، أو لغير
ذلك من فوائد ذكرها البلاغيون، وعدّوا الإظهار
من أقسام الذّكر والإطناب^(٢٥).

٣-٤. الإطلاق والتقييد.

فالإطلاق: يكون إذا اقتصر في الجُمْلَة على ذكر

(٢٢) يُنظر: أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، ص ١١٠.

(٢٣) استعنت -في استخراج كثير منها- بموسوعة: معجم
المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، المجمع
العلمي العراقي، بغداد، ط ١، ١٩٨٣-١٩٨٧ م.

(٢٤) يُنظر: أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، ص ٢٤٨.

(٢٥) يُنظر: المرجع السابق، ص ٢٤٩-٢٥١.

وهذه الجُمْلَة المتكوّنة من المُسند إليه والمُسند
-ومن متعلقات الفعل أحياناً-، تكون على نوعين:
إما خبرية أو إنشائية^(٢١).

فإذا كانت الجُمْلَة خبرية فمعنى ذلك أنّها كلامٌ
للإخبار عن شيءٍ ما، قابل للتصديق أو التّكذيب،
كأن يُقال: «الشمس طالعة».

وإذا كانت الجُمْلَة إنشائية فمعنى ذلك أنّ القائل
يُنشئ كلاماً على جهة الطّلب أو الشّعور أو الإقرار،
فالإنشاء الطّلبِي يتمثّل في: الأمر والنهي والدّعاء
والاستفهام والتمنيّ والنداء. والإنشاء الشّعوري
يتمثّل في: المدح والذمّ والتوجّع والتفجّع ونحو
ذلك. والإنشاء الإقراريّ يتمثّل في: عبارات إبرام
العُقود وفسخها.

والبلاغيون يُعنون بالإنشاء الطّلبِي خاصّة، لما

(١٩) يُنظر: البلاغة العربيّة، عبد الرّحمن حبنكة، دار
القلم، دمشق، ١٩٩٦ م / ١٥٥.

(٢٠) جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي، ص ١٦٣.

(٢١) يُنظر: هذا الموضوع بإسهاب وتفصيل في: البلاغة
العربيّة، عبد الرّحمن حبنكة، ١/١٦٦-٣٠٣.

رُكْنَيْهَا الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ وَالْمُسْنَدُ، حِينَ لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدِ الْحُكْمِ، لَكِي يَذْهَبَ السَّمَاعُ فِيهِ كُلُّ مَذْهَبٍ مُمْكِنٍ^(٢٦)، نَحْوُ: الْحَقُّ مُنْتَصِرٌ.

والتقييد: يكون إذا زيد على رُكْنِي الْجُمْلَةَ شَيْءٌ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا -أو بأحدهما-، حيث يُرَادُ زِيَادَةُ الْفَائِدَةِ وَتَقْوِيَتُهَا عِنْدَ السَّمَاعِ، فَكَلَّمَا كَثُرَتْ قِيُودُهُ اِزْدَادًا وَضَوْحًا وَتَخْصِيصًا، وَرَبَّمَا لَوْ حُذِفَ الْقَيْدُ لَكَانَ الْكَلَامُ كَذِبًا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَعْبِينَ}، فَلَوْ حُذِفَ الْحَالُ وَهُوَ لِأَعْبِينَ لَكَانَ الْكَلَامُ كَذِبًا^(٢٧)، وَحَاشَ لِلَّهِ.

٥-٦-٧. الإيجاز والإطناب، وبينهما المساواة.
فالإيجاز: يُرَادُ بِهِ التَّقْلِيلُ وَالِاخْتِصَارُ فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ حَسَنٌ لَا يَذْمُ إِلَّا إِذَا أَتَى إِلَى إِخْلَالٍ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى. وَلِذَلِكَ حَدَّوهُ بِقَوْلِهِمْ: هُوَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ أَقْلًا مِنَ الْمَعْنَى مَعَ الْوَفَاءِ بِهِ^(٢٨). وَهُوَ مِنْ أَحْصَى مَظَاهِرِ الْبَلَاغَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ.

وَالِإِطْنَابُ: عَكْسُ الْإِيجَازِ، وَيُرَادُ بِهِ الطُّوْلُ وَالتَّابَعُ فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ حَسَنٌ فِي مَوْضِعِهِ، فَلَا يَذْمُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلِذَلِكَ حَدَّوهُ بِقَوْلِهِمْ: هُوَ زِيَادَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى لِفَائِدَةٍ^(٢٩). وَبِهَذَا تَمَيَّزَ عَنِ الْإِطَالَةِ الَّتِي هِيَ زِيَادَةٌ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِطْنَابِ: الْبَسْطُ^(٣٠) وَلَكِنَّهُ بِهَذَا الْإِصْطِلَاحِ يَشْمَلُ الزِّيَادَةَ بِفَائِدَةٍ وَالزِّيَادَةَ بَعْدَمِهَا.

والمساواة: وَسَطٌ بَيْنَ الْإِطْنَابِ وَالِإِيجَازِ، فَهِيَ أَنْ

(٢٦) يُنظَرُ: جَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ، أَحْمَدُ الْهَاشِمِيُّ، ص ١٤١.

(٢٧) يُنظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ.

(٢٨) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، ص ٢٠٦.

(٢٩) الْمَثَلُ السَّائِرُ، ابْنُ الْأَثِيرِ، تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ الْحَوْثِيُّ وَبَدْوِي

طِبَانَةَ، دَارُ نَهْضَةِ مِصْرَ، الْقَاهِرَةَ، ٢/١٢٨.

(٣٠) يُنظَرُ: أَفَانِينُ الْبَلَاغَةِ، الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ، تَحْقِيقُ:

عَمْرُ مَاجِدِ السَّنُوَيْ، دَارُ أَرْوَقَةَ، عَمَّانَ، ٢٠٢٠م، ص ١٤٥.

يَكُونُ اللَّفْظُ بِمَقْدَارِ أَصْلِ الْمُرَادِ لَا نَاقِصًا عَنْهُ وَلَا زَائِدًا عَلَيْهِ^(٣١).

٨-٩. التّعريف والتّنكير.

فالتّعريفُ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ، وَالِاسْمُ الْمُعْرَفُ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، وَهُوَ عَلَى أَنْوَاعٍ خَمْسَةٌ، أَشَدُّهَا مَعْرِفَةً: الْمُضْمَرُ، ثُمَّ الْعَلْمُ، ثُمَّ اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَالِاسْمُ الْمَوْصُولُ، ثُمَّ الْمُعْرَفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، ثُمَّ الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا سَبَقَ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً^(٣٢).

والتنكيرُ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ -أَيْضًا-، وَالِاسْمُ الْمُنْكَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى الْعَمُومِ، وَتَتَفَاوَتُ النُّكْرَاتُ -أَيْضًا- فِي مَرَاتِبِ التَّنْكِيرِ، وَكَلَّمَا اِزْدَادَتِ النُّكْرَةُ عَمُومًا زَادَتْ إِبْهَامًا وَغَمُوضًا^(٣٣)، فَتُنْفِيْدُ بِذَلِكَ فَائِدَةٌ تَقْصُرُ عَنْهَا الْمَعْرِفَةُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} فَنُكِّرَ حَيَاةً لِإِفَادَةِ الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ، أَيْ حَيَاةً كَرِيْمَةً عَظِيْمَةً^(٣٤).

١٠-١١. التّقديم والتّأخير.

الأصلُ فِي رُكْنِي الْجُمْلَةِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، وَيَتَقَدَّمُ الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَمَتَعَلَّقَاتُ الْفِعْلِ تَلِي رُكْنِي الْجُمْلَةِ فِي التَّرْتِيبِ لِأَنَّهَا تَوَابَعُ لَهَا، وَلَكِنْ قَدْ يَتَقَدَّمُ أَحَدُ الرُّكْنَيْنِ وَيَتَأَخَّرُ الْآخَرُ، أَوْ تُقَدَّمُ مُتَعَلَّقَاتُ الْفِعْلِ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَذَلِكَ لِأَعْرَاضِ بَلَاغِيَّةٍ شَتَّى^(٣٥)، مِنْهَا: إِفَادَةُ زِيَادَةٍ فِي الْمَعْنَى مَعَ تَحْسِينِ فِي اللَّفْظِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَجِوْهُ يَوْمئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ} فَتَقَدَّمَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ لِإِفَادَةِ التَّخْصِيصِ وَأَنَّ النَّظْرَ لَا

(٣١) الْإِيضَاحُ، الْقَزْوِينِي، ص ١٧٧.

(٣٢) يُنظَرُ: أَسَالِيْبُ بَلَاغِيَّةٍ، أَحْمَدُ مَطْلُوبُ، ص ١٤٣.

(٣٣) يُنظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ.

(٣٤) يُنظَرُ: السَّابِقُ، ص ١٥٦.

(٣٥) يُنظَرُ: جَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ، أَحْمَدُ الْهَاشِمِيُّ، ص ١٢٣.

يكون إلا لله، مع جودة النظم وتوحيد الفاصلة.

١٢-١٣. الحذف والذکر.

الأصل في رُكْنِي الجُمْلَة -المُسْنَد إليه والمُسْنَد- أن يُذْكَرَا ولا يُحذفَا لِيَسْتَبِينَ الكلامُ ولا يَسْتَغْلِقَ على المتلقّي، ولكن قد يَتَعَرَّضُ أحدهما للحذفِ إن وُجِدَتْ قرينةٌ تدلُّ عليه، وقد يَتَعَرَّضُ أحدهما للذکر في موضعٍ يَجُوزُ فيه حذفُه، وربّما تُذْكَرُ بعضُ مُتَعَلِّقاتِ الفعلِ ويُحذفُ أحدُ رُكْنِي الجُمْلَة، وكلُّ ذلك راجعٌ إلى أغراضِ بلاغيةٍ شتى يقصدُ إليها المتكلمُ. فمن دواعي الذکر: زيادةُ الإيضاحِ والتوكيدِ والتعظيمِ والاستلذانِ وغير ذلك، ومن دواعي الحذف: الاختصارُ والتعميمُ واستهجانُ الذکر وغير ذلك، وهو من أقسام الإيجاز.

١٤-١٥. العامُ والخاصُّ.

وهما من مُصطلحاتِ بعضِ البلاغيين، وقد فات ذكْرُهُما صاحبُ «معجمِ المُصطلحاتِ البلاغيةِ». والمرادُ بهما أن يُؤْتَى بلفظِ عامٍّ في حالِ الإثباتِ ليكونَ أبلغَ، ويُؤْتَى بلفظِ أخصٍّ منه في حالِ النفيِ ليكونَ أبلغَ. نحو قوله تعالى: {قالَ الملائمةُ من قومِهِ إِنّا لَنرآكَ في ضلالٍ مُّبِينٍ، قالَ يا قومِ لیسَ بي ضلالةٌ}، ففي الإثباتِ قالوا: ضلال، بلفظِ عام، وفي النفيِ قال: ضلالة، ليكونَ أبلغَ في النفيِ، فإنّه إذا انتفتِ الضلالةُ الواحدة، لزم انتفاء الضلالِ كلّه^(٣٦).

١٦-١٧. الفصل والوصل^(٣٧).

فالوصلُ هو عطفُ مُفْرَدٍ على مُفْرَدٍ، أو عطفُ

(٣٦) يُنظَر: المثل السائر، ابن الأثير، ١٦٦/٢.

(٣٧) لخصتُ هذا الموضوع من: القول الفصل في أسرار الفصل والوصل، لشهاب الدين الملوّبي، دراسة وتحقيق: عمر ماجد السنوي وأحمد غالب الخرشنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة السادسة والأربعون، العدد: ١٠٧، ٢٠٢٢، ص ٢٠٥ فما بعدها.

جُمْلَة على جُمْلَة، والفصلُ هو تركُ العطفِ، وحروفُ العطفِ معلومة، لكن المَعوّل عليه هنا هو الواو لأنّه يُفِيدُ التّشريكَ مع الرّبط.

والمواضعُ التي يُوجِبُ فيها البلاغيون الفصلَ أي: عدم العطفِ بالواو خمسة:

الأوّل: أن يَكُونَ بين الجُمْلَتَيْنِ اتّحادٌ تامٌّ وهو ما يسمّى كمالَ الاتّصال، كأنّ تَكُونَ الجُمْلَة الثّانية توكيدًا للأولى، كقوله تعالى: {كأنّ لم يسمعها، كأنّ في أذنيه وقرا}، فالجُمْلَة الثّانية مُقرّرةٌ لما أفادته الأولى.

الثّاني: أن يَكُونَ بين الجُمْلَتَيْنِ تباينٌ تامٌّ وهو ما يسمّى كمالَ الانقطاع، وذلك عندما تختلفُ الجُمْلَتانِ خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنى، أو لا يَكُونَ بين الجُمْلَتَيْنِ جامعٌ أو مُناسبة بل تكون كلُّ جُمْلَة مستقلةً بنفسها.

الثّالث: أن تَكُونَ بين الجُمْلَتَيْنِ رابطة قويّة وهو ما يسمّى الاستئناف أو شبه كمالِ الاتّصال، كأنّ تَكُونَ الجُمْلَة الثّانية جوابًا عن سؤال يفهم من الجُمْلَة الأولى، فتُنزل منزلة.

الرّابع: أن تَكُونَ الجُمْلَة الثّانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى وهو ما يسمّى شبه كمالِ الانقطاع، وذلك بأن يَكُونَ بين الجُمْلَة الأولى والثّانية جُمْلَة ثالثة حائلةٌ بينهما، فلو عطفَت الثّالثة على الأولى المناسبة لها لتوهّم أنّها معطوفة على المتوسطة، فيترك العطف.

الخامس: أن تَكُونَ الجُمْلَتانِ متوسّطتين بين كمالِ الاتّصال وكمالِ الانقطاع، وذلك بأن يَكُونَ بينهما تناسُبٌ وارتباطٌ، لكن يَمْنَعُ من عطفهما مانعٌ: وهو عدمُ قصدِ اشتراكهما في الحكم. أما المواضعُ التي يَجِبُ فيها الوصلُ أي: العطفُ بالواو فتلاثة:

الأول: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ مَعَ الْإِيْهَامِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا خَبْرِيَّةً وَالْأُخْرَى إِنْشَائِيَّةً وَلَوْ فَصِلَتْ لِأَوْهَمِ الْفَصْلِ خِلَافَ الْمَقْصُودِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْبَلْغَاءِ: لَا، وَأَيْدِكَ اللَّهُ.

الثاني: أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَتَانِ مُتَّفَقَتَيْنِ خَبْرًا وَإِنْشَاءً، لَفْظًا وَمَعْنَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ}.

الثالث: أَنْ يَكُونَ لِلْجُمْلَةِ الْأُولَى مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَقَصْدُ إِشْرَاكِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ لَهَا فِي الْحُكْمِ الْإِعْرَابِيِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا}.

١٨. الْقَصْر.

يَعْرِفُهُ الْبَلَاغِيُونَ بِأَنَّهُ تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِطَرِيقِ مَخْصُوصٍ. وَالشَّيْءُ الْأَوَّلُ: هُوَ الْمَقْصُورُ، وَالشَّيْءُ الثَّانِي: هُوَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ. وَالطَّرِيقُ الْمَخْصُوصُ لِلتَّخْصِيصِ يَكُونُ بِطَرُقٍ وَأَدْوَاتٍ، كَالنَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَالْعَطْفِ وَالتَّقْدِيمِ. مِثَالُهُ شَهَادَةُ التَّوْحِيدِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(٣٨).

١٩-٢٠-٢١. الْقَلْبُ وَالتَّغْلِيْبُ وَالتَّلْفَاتُ.

فالقلب: هُوَ انْصِرَافُ الْمَعْنَى عِنْدَمَا يَنْقَلِبُ أَحَدُ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ مَكَانَ الْآخَرِ، فَيَأْخُذُ كُلُّ مَنَّهُمَا حُكْمَ الْآخَرِ. وَفِي كَوْنِهِ مِنْ أَسَالِيْبِ الْبَلَاغَةِ خِلَافًا^(٣٩).

والتغليب: لَيْسَ عَكْسَ الْقَلْبِ، بَلْ ضَمَمْتَهُ إِلَيْهِ لِشَيْءٍ^(٣٨) يُنْظَرُ: عِلْمُ الْبَلَاغَةِ، أَحْمَدُ بْنُ مُصْطَفَى الْمِرَاغِي، مَطْبَعَةُ مُحَمَّدٍ مَطَرٍ، مِصْرَ، ١٩١٧م، ص ١٤٤ وَمَا بَعْدَهَا. (٣٩) يُنْظَرُ: أَسَالِيْبُ بَلَاغِيَّةً، أَحْمَدُ مَطْلُوبٌ، ص ٢٥٦. وَالْحَقُّ أَنَّ أَسْلُوبَ الْقَلْبِ لَيْسَ مِنْ أَسَالِيْبِ الْبَلَاغَةِ، إِنَّمَا هُوَ غَلَطٌ، يُخْرِجُ الْجُمْلَةَ عَنِ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ، وَلَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا إِلَّا بِتَكْلُفٍ تَأْوِيلِيَّهَا، وَكَلَّ مَا زَعَمُوهُ مِنْ أَمْتَلَةٍ عَلَيْهِ قَدْ رَدَّ عَلَيْهِ، مِنْهَا الْآيَةُ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا السَّكَاكِيُّ: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَانٍ}، فَزَعَمَ أَنَّهَا بِمَعْنَى: جَاءَهَا بِأَسْنَانٍ فَأَهْلَكْنَاهَا. وَرَدَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْخَطِيبُ الْقَرْزَوِيْنِي. يُنْظَرُ: الْإِيْضَاحُ، ص ٧٩.

مِنَ الشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ انْصِرَافُ الْمَعْنَى، فَهُوَ إِعْطَاءُ الشَّيْءِ حُكْمَ غَيْرِهِ^(٤٠)، كَتَغْلِيْبِ الْمَذْكَرِ عَلَى الْمَوْثَّثِ، وَتَغْلِيْبِ الْعَاقِلِ عَلَى غَيْرِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَأَمْتَلَتْهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرَةً.

والالتفات: أَيضًا مِنَ الْبَابِ نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ انْصِرَافُ الْمَعْنَى، فَهُوَ الْانْصِرَافُ عَنْ مَعْنَى يَكُونُ فِيهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ، أَوْ مِنْ أَسْلُوبِ الْمَخَاطَبَةِ إِلَى أَسْلُوبِ الْإِخْبَارِ وَالغَيْبَةِ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ^(٤١).

ثالثًا: أَبْوَابُ عِلْمِ الْمَعَانِي:

«حَصَرَ الْبَلَاغِيُونَ أَبْوَابَ هَذَا الْعِلْمِ فِي ثَمَانِيَّةٍ:

أحوال الإسناد الخبري.

أحوال المسند إليه.

أحوال المسند.

أحوال متعلقات الفعل.

القصر.

الإنشاء.

الفصل والوصل.

الإيجاز والإطناب والمساواة^(٤٢).

وجميع هذه الأبواب قد اتضحت مفاهيم مصطلحاتها فيما سبق.

والسبب في حصر البلاغيين علم المعاني في هذه الأبواب الثمانية ما علل به الخطيب القزويني أن «الكلام إما خبر أو إنشاء، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج. الأول الخبر، والثاني الإنشاء، ثم الخبر لا بد له من إسناد ومُسند إليه ومُسند، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى. ثم المسند

(٤٠) يُنْظَرُ: أَسَالِيْبُ بَلَاغِيَّةً، أَحْمَدُ مَطْلُوبٌ، ص ٢٦٦.

(٤١) يُنْظَرُ: الْبَدِيْعُ، ابْنُ الْمَعْتَزِ، ص ٥٨. وَأَفَانِيْنُ الْبَلَاغَةِ، لِلرَّغَائِبِ الْأَصْفَهَانِي، ص ١٩٧.

(٤٢) عِلْمُ الْمَعَانِي دَرَاْسَةُ وَتَحْلِيْلُ، كَرِيْمَةُ مُحَمَّدٍ أَبُو زَيْدٍ، مَكْتَبَةُ وَهْبَةَ، الْقَاهِرَةُ، ط ١، ١٩٨٨، ص ٣٥.

قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو مُتصلاً به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرابع. ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون أما بقصر أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس. والإنشاء هو الباب السادس. ثم الجملة إذا قرنت بأخرى فتكون الثانية أما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة، وهذا هو الباب السابع. ولفظ الكلام البليغ أما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه، وهذا هو الباب الثامن^(٤٣).

ويقتصر بعض البلاغيين على الأبواب الأربعة الأولى، إذ هي ذاتها أجزاء الجملة العربية: الإسناد الخبري.

المُسند إليه.

المُسند.

متعلقات الفعل.

فإذا عرفت أحوال هذه الأبواب، وما تخرج إليه من أغراض، عرفت بلاغة الخطاب المطابق لمقتضى الحال، وهو الهدف الرئيس لمباحث علم المعاني. هذه هي مجمل الأبواب التي يعالج علم المعاني خلالها موضوعاته، وبها يتبين الدارس أساليب هذا العلم، التي تقدم ذكر مصطلحاتها من قبل.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق في التمهيد لهذا البحث، أن البلاغة العربية منذ القرن الثاني حتى القرن الخامس، قد مرت بأطوار خمسة، وكانت مباحث علوم البلاغة فيها متداخلة.

وفي المبحث الأول من هذا البحث تبين أن نشأة علم المعاني على وجه الخصوص كانت على يد عبد القاهر الجرجاني في منتصف القرن الخامس إذ وضع نظريته في كتابه «دلائل الإعجاز» دون تسميته بهذا الاصطلاح، ثم جاء السكاكي في أوائل

(٤٣) الإيضاح، الخطيب القزويني، ١/٥٣.

القرن السابع واصطلح عليه بهذا المصطلح، ثم سار البلاغيون من بعد على منواله. وظهرت بعض المؤلفات التي اختصت بعلم من علوم البلاغة أو بمباحث من أحدها.

وفي المبحث الثاني ذكر تعريف علم المعاني لدى البلاغيين، أنه علم يُعنى بتراكيب الكلام من حيث تعلقها بالمعنى بحسب مقتضى الحال. وفيه بيان لمعنى «تراكيب الكلام» و«مقتضى الحال»، بالإضافة إلى بيان موضوعه الذي هو اللفظ العربي من حيث إفادته المعاني الثانوية. وفي هذا المبحث أيضاً بيان مكانة هذا العلم التي نصص بعضهم على كونه أهم علوم البلاغة وأصعبها.

وفي المبحث الثالث رصد مصطلحات هذا الفن الأساسية، ثم مصطلحات أغلب أساليبه وما يقابلها، والتعريف بكل مصطلح منها بإيجاز، مع ذكر أبواب علم المعاني الثمانية، وسبب كونها محصورة في هذه الثمانية.

ويحسن التنبيه في ختام هذا البحث إلى أن هذا العلم قابل للتجديد والتطوير، ممن قد استفرع وسعه في دراسة القديم، ليسلم لهم تعقب السابقين، والاستدراك عليهم، فيتجه تجديدهم تارة إلى المضمون، وتارة إلى المنهاج؛ كما فعل غير واحد في العصر الحديث من علماء البلاغة، كالشيخ عبد الحميد الفراهي في كتابه «جمهرة البلاغة»، والشيخ أمين الخولي في كتابه «مناهج تجديد»، وغيرهما.

كما يحسن التنبيه -أيضاً- إلى ما قد يلحظه الدارس من تداخل بين موضوعات هذا العلم أحياناً، أو تفرع موضوع منها عن آخر، فعليه أن يكون متذوقاً، فلا يتعامل مع هذا الفن بطريقة آلية جامدة، وإلا جنح إلى العجمة وابتعد عن روح الكلام العربي.

المصادر والمراجع:

- الصّناعتين، أبو هلال العسكريّ، تحقيق: عليّ مُحمّد الجاويّ ومُحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٩٩م.
- علم المعاني دراسة وتحليل، كريمة محمود أبو زيد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربيّة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- علوم البلاغة، أحمد بن مصطفى المراغيّ، مطبعة مُحمّد مطر، مصر، ١٩١٧م.
- القول الفصل في أسرار الفصل والوصل، لشهاب الدّين الملوّبيّ، دراسة وتحقيق: عمر ماجد السنويّ وأحمد غالب الخرشة، مجلّة مَجَمَع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع١٠٧، ص٢٠٥، السّنة السادسة والأربعون، ٢٠٢٢م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
- المثل السائر، ابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفيّ وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة.
- مُعْجَم المُصطلّحات البلاغيّة وتطوّرها، أحمد مطلوب، المَجَمَع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٩٨٣-١٩٨٧م.
- مفتاح العلوم، السّكاكيّ، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- مُعْجَم مقاييس اللّغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
- نقد الشّعْر، قدامة بن جعفر، مطبعة الجوائب، القسطنطينيّة، ط١، ١٨٨٥م.
- أساليبُ بلاغيّة، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٠م.
- الأطول، العصام الإسفرايينيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العمليّة، بيروت، ٢٠٢١م.
- إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة، مصطفى صادق الرّافعي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.
- أفانين البلاغة، الرّاغب الأصفهانيّ، تحقيق: عمر ماجد السنويّ، دار أروقة، عمّان، ٢٠٢٠م.
- الإيضاح، الخطيب القزوينيّ، تحقيق: مُحمّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، لبنان، ط٣، ١٩٩٣م.
- البديع، ابن المعتزّ، تحقيق: مُحمّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- البلاغة العربيّة، عبد الرّحمن حبّكة، دار القلم، دمشق، ١٩٩٦م.
- جواهر البلاغة، أحمد الهاشميّ، تحقيق: يوسف الصّميّليّ، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٩٩م.
- حاشية الدّسوقيّ على مختصر المعاني، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠١٢م.
- شرح نظم التّليخيص، شهاب الدّين الملوّبيّ، مخطوطة بمكتبة مَجَمَع اللّغة العربيّة، دمشق، رقم ٤٠٦.
- الصّاحبيّ في فقه اللّغة، ابن فارس، تحقيق: مصطفى الشّويميّ، مؤسسة بدران للطباعة، بيروت، ١٩٦٤م.
- الصّاح، الجوهرّيّ، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

AL-MAWRID

A Quarterly Journal of Culture and Heritage

Issued by

The General House of Cultural Affairs

Ministry of Culture, Tourism and Antiquities

Editor -in- Chief

Hasan Abed Radhi

No.3

The forty-eighth volume

2023

**الرقم المعياري الدولي
ISSN:1606-4836**

دار الشؤون الثقافية العامة

**دار الشؤون الثقافية العامة
THE GENERAL HOUSE OF CULTURAL AFFAIRS**

سعر النسخة: 5000 دينار

**mail: info@darculture.com
dar_iraqculture@yahoo.com**

تصميم الغلاف: جنان عدنان لطيف